

## التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لمعالي وزير المالية

إبريل 2018

### ملخص تنفيذي

يبدأ تقرير شهر إبريل 2018 بعرض للتطورات الاقتصادية المحلية. وتتضمن هذه التطورات، أولاً، اتجاهات أسعار صرف أهم العملات الدولية: الدولار، واليورو، والاسترليني، مقابل الدينار الكويتي. وقد شهد سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار ارتفاعاً بين أول وآخر شهر إبريل بنحو (0.4%)، مع عدد من التقلبات، والتي تعزى، بدورها، إلى العديد من التطورات، مثل: تصريحات مسؤولين بالبيت الأبيض بشأن توقع ازدهار الاقتصاد الأمريكي، وأثر التخفيضات الضريبية على العمالة، بالإضافة إلى توفير أكثر من ثلاثة ملايين وظيفة منذ تولي الإدارة الحالية للحكم، والمحافظة على معدل تضخم بحدود (4.0%)، وارتفاع عوائد التعريفية الجمركية المتوقعة على الإلكترونيات الصينية، وتحسّن الحساب الجاري مع الصين.

أما سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي فقد شهد انخفاضاً بين أول وآخر شهر إبريل بنسبة (1.2%)، مع تقلبات خلال الشهر، تعود لعدة اعتبارات، منها: وصول معدل البطالة، في منطقة اليورو، خلال شهر فبراير 2018 إلى حوالي (8.5%)، وارتفاع عدد العاطلين عن العمل، وتحسّن الحساب التجاري الأوروبي في الربع الأخير من عام 2017، ليصل الفائض إلى (63.5) مليار دولار. كما شهد الانتاج الصناعي، في منطقة اليورو، انخفاضاً، بنسبة (8.5%) خلال شهر فبراير من العام الجاري. مع اتجاه نسبة العجز الحكومي/ الناتج المحلي الإجمالي، بمنطقة اليورو إلى (0.9%) نهاية عام 2017 مقارنة مع العجز السائد عام 2016 والبالغ (1.5%).

في حين تعرّض سعر صرف الاسترليني مقابل الدينار الكويتي، خلال شهر إبريل، لانخفاض بين أول وآخر الشهر بلغ حوالي (1.3%). وساهمت العديد من الأسباب وراء هذا الانخفاض والتقلبات خلال الشهر المذكور، منها: انخفاض أسعار السيارات في المملكة المتحدة، وانخفاض انتاج الصناعات التحويلية خلال شهر فبراير 2018، وارتفاعه على أساس سنوي، وانخفاض طلب

شراء العقارات خلال شهر مارس من نفس العام، ووصل معدل البطالة إلى (4.2%) في فبراير، بعد ارتفاع عدد العاطلين بحوالي (16) ألف. مع توقع ارتفاع سعر الفائدة بمرتين عام 2018 رغم تباطؤ الاقتصاد. بالإضافة إلى انخفاض الاقتراض الحكومي في بريطانيا بنحو (3.5) مليار جنيه استرليني خلال السنة المالية 2018/2017.

وأشارت التطورات الاقتصادية المحلية، ثانياً، إلى أهم التطورات المالية والنقدية. وتمت الإشارة، هنا، إلى انخفاض المؤشر العام لسوق الكويت للأوراق المالية، بين أول وآخر شهر إبريل 2018، وكذلك مؤشر السوق الرئيسي، ومؤشر السوق الأولي. ومع تباين سلوك المؤشرات خلال الشهر. ويعزى الانخفاض، والتقلبات خلال الشهر لعدة عوامل، منها: اتضاح الرؤية حول النظام الجديد المستخدم بالسوق، وضغوط البيع في الأسهم القيادية، خاصة تلك المدرجة في السوق الأولي، واستمرار عمليات البيع على الأسهم الصغيرة.

أما التطورات النقدية فقد تمثلت في إصدار بنك الكويت المركزي لبيانات ميزان المدفوعات للربع الرابع لعام 2017. وأشارت نتائج هذه البيانات إلى تسجيل فائض بنحو (1,108) مليون دينار، في الحساب الجاري مقارنة بفائض يقدر (488) مليون دينار في الربع الثالث. كما قام البنك بإصدار سندات وتورق على ثلاث دفعات خلال شهر إبريل قيم (240) مليون دينار لكل دفعة وبأجال بين (3 – 6) أشهر، وبعوائد تراوحت بين (2.250% - 2.375%).

وارتفع العرض النقدي، خلال شهر فبراير 2018 بنسبة (0.71%) ليصل إلى (36.95) مليار دينار. مع ارتفاع ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية بنسبة (0.57%)، وكذلك ودائع العملات الأجنبية بنسبة (5.38%)، ونفس الاتجاه في حالة أرصدة التسهيلات للمقيمين، بنسبة (0.11%). في حين انخفض الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية، وكذلك القروض الشخصية. وارتفعت مطالبات البنوك المحلية على البنك المركزي (سندات الخزينة العامة)، وانخفضت ودائع الأجل لدى البنك. مع استقرار أسعار الفائدة خلال شهر فبراير 2018 مقارنة بشهر يناير من نفس العام.

وأعلنت البنوك التجارية (بنك الكويت الوطني، والأهلي المتحد، والكويت الدولي، والتمويل الكويتي، وبوبيان) أرباحاً، خلال الربع الأول من عام 2018، تراوحت بين (85.3) مليون في حالة بنك الكويت الوطني و (7.5) مليون في حالة بنك الكويت الدولي. وشملت التطورات الاقتصادية المحلية، ثالثاً، تطور معدل التضخم خلال شهر مارس 2018، والذي استقر عند (112.4) باعتبار (100 = 2013). وذلك يعود لانخفاض معدل التضخم للمجموعات التالية: الأغذية والمشروبات، والكساء وملبوسات القدم، وخدمات السكن. في حين ارتفع معدل تضخم المجموعات التالية: السجائر والتبغ، والمشروبات المنزلية ومعدات الصيانة، والصحية، والنقل، والاتصالات، والترفيه والثقافة، والتعليم. مع استقرار معدلات تضخم مجموعات المطاعم والفنادق، والسلع والخدمات المتنوعة.

بعد ذلك شملت التطورات الاقتصادية المحلية، رابعاً، التطورات النفطية عرضاً لتوجهات سعر برميل النفط المصدر لدولة الكويت، خلال السنة الماضية المنتهية في مارس 2018، والذي اتسم بالتحسن النسبي في الأشهر الأخيرة، والإنتاج النفطي للدولة، والذي اتسم بالاستقرار بفعل اتفاق أوبك الخاص بسقوف الإنتاج. كما تطرقت هذه التطورات النفطية الى العرض، والطلب النفطي، واهم العوامل المحددة لهما. ودور توجهات معدلات النمو، حسب أهم الدول اقتصادياً، في الطلب على النفط. مع الإشارة لاهم ما ورد في آخر التقارير النفطية الشهري لكل من أوبك، ووكالة الطاقة العالمية.

بعد ذلك انتقل التقرير إلى القسم الثاني، التطورات الاقتصادية الخليجية، حيث تم عرض وتلخيص آخر تقرير رصد للأوضاع الاقتصادية الخليجية صادر من المكتب الإقليمي للبنك الدولي في الرياض، والذي تم إطلاقه من مكتب البنك بدولة الكويت، يوم 19 مارس 2018. ويمثل هذا التقرير الإصدار الثاني. وقد تعرض هذا التقرير لعدة محاور: النمو الاقتصادي، والمالية العامة، والسياسة النقدية، والإصلاحات، ووضع ميزان المدفوعات، والأسعار والائتمان، والمخاطر والتحديات طويلة الأجل.

وعلى مستوى النمو تعرّض اقتصاد المملكة العربية السعودية للضغط بسبب خفض الانتاج النفطي، وإجراءات الضبط المالي، والنمو المتواضع للقطاعات النفطية، ليصل معدل النمو إلى (0.7%) عام 2017. مع انكماش معدل نمو دولة الإمارات العربية المتحدة في النصف الثاني من عام 2017 بحوالي (0.9%)، على أساس سنوي، مع تحسّن النمو بإمارة دبي، في الربع الأول من نفس العام، ليصل إلى (3.2%). مع تحسّن في "الرقم القياسي لمشتريات المديرين" الأمر الذي يوحي بانتعاش مرتقب عام 2018 في كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة. كما تمكّنت دولة قطر من التأقلم، رغم الخلافات الإقليمية، ووصل معدل النمو إلى (0.2%) و (0.7%) في الربع الأول، والثاني، تباعاً، عام 2017. مع مساهمة انخفاض الواردات في رفع معدل التضخم. إلا أن التطورات السلبية لهذه الخلافات لم تدم طويلاً حيث تحسّنت المسارات التجارية عن طريق دول أخرى، وكذلك عن طريق افتتاح "ميناء حمد"، وتنويع الصادرات عن طريق تركيا، وإيران، والصين. بالإضافة إلى تشجيع الأنشطة الغذائية محلياً.

ورغم انخفاض الإنتاج النفطي وتأثيره على النمو في حالة دولة الكويت، إلا أن أداء النمو غير النفطي قد ساهم في تحسّن الأداء الإجمالي للنمو. كما شهد الإنفاق الاستثماري استقراراً وارتفاعاً، خاصة في مشروعات البنية الأساسية، ضمن خطة (2015 – 2019). أما في الحالة العُمانية فقد شهدت خفضاً بالإنتاج النفطي بلغ (3.0%) أثر بدوره على النمو، على أساس سنوي (يعتمد الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة على القطاع النفطي بنسبة 40%). مع مساهمة ضغط الإنفاق العام والضبط المالي على الاستهلاك الخاص (أحد محركات النمو). وساهم القطاع غير النفطي، في حالة مملكة البحرين، بتعزيز معدلات النمو، لاعتماد ناتج المملكة على القطاع النفطي بحوالي (20%). كما أن القطاعات غير النفطية مملوكة بشكل كبير من القطاع الخاص.

أما على مستوى المالية العامة فقد انتهجت المملكة العربية السعودية آليات ضبط مالي على شكل رفع الرسوم على التبغ والمشروبات السكرية، والغازية، مع خفض بند الإعانات بالموازنة. الأمر الذي ساهم في خفض عجز الموازنة ليصل إلى (9.0%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 2017

بعد أن كان (16.9%) عام 2016. إضافة إلى العمل بضريبة القيمة المضافة. واحتواء الآثار السلبية على نوي الدخل المحدود من خلال إنشاء "حساب المواطن"، وتم تخصيص (30) مليار ريال لهذا الحساب الذي بدأ العمل به منذ ديسمبر 2017. وقامت دولة الإمارات العربية المتحدة بنفس إجراءات الضبط المالي السعودية بالإضافة إلى خفض المساهمات الحكومية في الشركات العامة. الأمر الذي ساهم في الوصول إلى موازنة ذات عجز صفري عام 2017. مع تركيز دولة قطر على خفض الإنفاق الاستثماري (من 180 إلى 130 مليار دولار)، مع أولوية للإنفاق المرتبط بمشروعات كأس العالم لعام 2022. الأمر الذي ساهم بخفض عجز الموازنة من (9%) عام 2016 إلى (4.9%) عام 2017. في حين اتسمت إجراءات الضبط المالي في دولة الكويت بالترشيد الجزئي في مجال أسعار الطاقة، وأسعار الكهرباء. مع عدم تطبيق لضريبة القيمة المضافة لغاية الآن. أما سلطنة عُمان فقد ضغطت الانفاق العام بحوالي (3.0%) بين عامي 2016 و2017. وفي ظل التحسن النسبي لأسعار النفط انخفض عجز الموازنة من (3.7%) عام 2016 إلى (2.4%) عام 2017. وانتهجت مملكة البحرين رفع الإيرادات من خلال الضرائب على التبغ، والكحول. إلا أنها لازال بحاجة إلى المزيد من إجراءات الضبط المالي، حسب رأي التقرير. علماً بأن مملكة البحرين هي أكثر الدول مديونية، ضمن دول مجلس التعاون (82% من الناتج المحلي الإجمالي).

أما في مجال القروض الدولية فقد انتهجت المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وبشكل واضح نحو إصدار القروض السيادية عام 2017. مع تعامل دولة الكويت لأول مرة مع سوق السندات السيادي الدولي، في مارس 2017. في حين أكملت سلطنة عُمان (90%) من خططها للاقتراض لعام 2017 بإصدار ثلاث شرائح (بعد غياب السلطنة عن سوق السندات الدولي لمدة 20 سنة). بالإضافة إلى لجوء دولة قطر لسوق السندات الدولي في مايو 2016 (وبقيمة 9.0 مليار دولار).

وتطرق تقرير البنك الدولي، أيضاً، إلى التجارة الخارجية لدول المجلس. حيث شهدت الحسابات الجارية تحسناً، رغم انخفاض "كمية" النفط المصدر، بفعل تحسن الأسعار، وبفعل ضغط عدد من

دول المجلس للواردات. مع مساهمة استمرار تصدير دولة قطر للغاز الطبيعي، الأمر الذي ساهم في تحسن إجمالي الصادرات، رغم الخلافات الإقليمية (تمثل صادرات الغاز حوالي 48% من إجمالي الصادرات). كما ساهم تحسّن معدل النمو العالمي في تعزيز الصادرات غير النفطية لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، باعتبارهما أكثر دول المجلس اعتماداً على الصادرات غير النفطية.

وفي مجال الأسعار والائتمان، استمرت معدلات التضخم منخفضة عام 2017، مقارنة بعام 2016. وساهم انخفاض الطلب المحلي في المملكة العربية السعودية، في خفض معدل التضخم، مع انخفاض حدة الانكماش بعد العمل بضرريبة القيمة المضافة والرسوم الانتقائية. كما تباطأ معدل التضخم في دولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، بفعل انخفاض أسعار السلع الغذائية، وتكاليف المسكن. في حين ارتفع، في حالة دولة قطر، معدل التضخم على السلع الغذائية، وانخفض على المساكن. مع ارتفاع هذا المعدل، في حالة سلطنة عُمان، عام 2017، لأعلى مستوى منذ أربع سنوات سابقة.

أما الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، وعلى مستوى دول المجلس، فقد اتجه للانخفاض، ليعكس التباطؤ في الطلب بسبب انخفاض فترة انتعاش مشروعات البنية الأساسية (على الأقل في عدد من دول المجلس). في حين اتسم نمو الودائع المصرفية بالانتعاش، بما فيها الحكومية، عام 2017 مقارنة بعام 2016.

وعند تناول التقرير لدور الاستثمار الثابت في دول المجلس، يؤكد على أن مستقبل النمو في هذه الدول سيعتمد على البرامج الاستثمارية الضخمة، في مجال التشييد والاستثمار العام، في دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ودولة الكويت. مع دور للاستهلاك الخاص بالنمو في حالات المملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، ومملكة البحرين. مع توقع التقرير أن يصل معدل النمو، لعام 2018، في المملكة العربية السعودية إلى (1.8%)، وإلى (2.1%) عام 2019. ثم ينطلق هذا المعدل بعد ذلك ضمن "برنامج التحوّل الوطني" والذي يعتبر جزء من

"رؤية المملكة 2030". مع مساهمة الاستثمار، في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة، في وصول النمو، عام 2019، (بفعل مشروعات كأس العالم، ومشروع غاز بارزان). ويتوقع التقرير، في حالة دولة الكويت، أن يصل معدل النمو، عام 2019، إلى (3.5%)، مقارنة بنمو يبلغ (1.9%) عام 2018. ويعزى ذلك أساساً لضخامة استثمارات القطاع النفطي المخططة للسنوات القليلة القادمة، والبالغة (115) مليار دولار.

أما مستقبل النمو بسلطنة عُمان فيحدد التقرير ليكون (2.3%) عام 2018 و (2.5%) عام 2019. ويعتبر الاستثمار في القطاع النفطي، والإصلاحات المدعّمة لبيئة الأعمال، هما محركا النمو في حالة السلطنة، حسب رأي التقرير. وذلك لبدء العمل بـ "مشروع خزان" للغاز الطبيعي (بتكلفة 16.0 مليار دولار). أما في حالة مملكة البحرين فلا يتوقع التقرير استدامة معدل النمو السائد عام 2016 للأعوام القادمة، لعدم استدامة الإنتاج النفطي، مع التوقع بخفض التمويل الخاص بمشروعات البنية الأساسية بحوالي الربع. إلا أن التقرير يستدرك بإمكانية المساهمة الإيجابية لصادرات المشروعات الصناعية (وبشكل محدد منتجات الألمونيوم مع خط لإنتاج الحديد بمصنع الألمونيوم البحرين، والمنتجات النفطية المكررة بمصنع سترا).

وأخيراً، يعرض تقرير شهر إبريل 2018، في القسم الثالث، التطورات الاقتصادية الدولية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، والمجموعة الأوروبية. ويلاحظ، على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، وصول معدل النمو في الربع الأول من عام 2018 إلى (2.3%)، مقارنة بمعدل (2.9%) في الربع الرابع من عام 2017. وكذلك انخفاض معدل البطالة، خلال شهر إبريل، إلى (3.9%)، وتركز أعلى معدل للبطالة (14.7%) بين فئة المراهقين. وأن أكبر عدد من العاطلين (2.3 مليون) يستمر لفترة أقل من خمسة أسابيع. مع ارتفاع معدل التضخم في المناطق الحضرية، خلال شهر إبريل 2018، بنحو (0.2%)، وعلى أساس موسمي معدّل، مع مسؤولية أسعار الطاقة، والمسكن، عن هذا الارتفاع.

وبقدر تعلق الأمر بالتطورات الخاصة بالمجموعة الأوروبية، فقد شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، خلال الربع الأول من عام 2018، ارتفاعاً بنحو (0.4%) في كل من منطقة اليورو ومجموعة (EU28). وذلك على أساس موسمي معدّل. وذلك بالمقارنة مع معدل نمو بلغ (2.5%) لمنطقة اليورو، و(2.4%) لمجموعة (EU28) في الربع الرابع من عام 2017. في حين وصل معدل البطالة، المعدّل موسمياً، في منطقة اليورو، خلال شهر مارس 2018، إلى (8.5%)، وإلى (7.1%) في مجموعة (EU28). مع توقع مكتب الإحصاء الأوروبي وصول معدل التضخم بشهر إبريل 2018 إلى (1.2%)، مقارنة بمعدل (1.3%) السائد بشهر مارس السابق. مع مسؤولية أسعار الطاقة، والأغذية، أساساً عن ارتفاع المعدل.